الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأحد 17 من ربيع الآخر 1438 هـ/ 15 من يناير 2017 – السنة العاشرة – العدد 2855

الوسط

Sunday 15th January 2017 - 10 th year - Issue No.2855

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 51.16 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 39. 0 سنتا في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ 16. 51 دولارامريكي مقابل 77. 50 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط بعد ارتفاع نمو الطلب على الطاقة من الصين وازدياد الشكوك في سوق النفط العالمي من عودة الإنتاج الأمريكي خصوصا بعد إتفاق أوبك على تخفيض الإنتاج.

ومن الجانب الآخر صدرت إشارات إيجابية من كبار المنتجين بشأن التزامهم بخفض الإنتاج المتفق عليه ما بين الأعضاء من أوبك وخارجها.

أكد أن المبادرة تتم بالتعاون مع البنوك الكويتية

الهاشل: طرح بعثات دراسية للكويتيين لنيل درجة الماجستير

محمد الهاشل

قال محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية الدكتور محمد الهاشل إن البنك يطرح للسنة الثالثة على التوالي مبادرة البعثات الدراسية للكويتيين لإيفادهم للحصول على درجة الماجستير.

وأضاف الهاشل في تصريح صحافي امس السبت إن هذه المبادرة التي تتم بالتعاون مع البنوك الكويتية تتمثل في بعثات تشمل تخصصات التمويل والاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال في أفضل الجامعات في العالم.

وأوضح ان المبادرة تأتي في إطار التعاون المستمر بين (المركزي) والبنوك الكويتية لتجسيد أهمية المسؤولية المجتمعية للبنوك الكويتية في العديد من المجالات المرتبطة بخدمة المجتمع وبناء كفاءات وطنية تساهم في دعم المسيرة التنموية للكويت.

وبين أنه تم تشكيل لجنة تضم أعضاء من بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية التقليدية والإسلامية للاعداد لهذا البرنامج مشيرا الى أن معهد الدراسات المصرفية باشر بتنفيذه ومتابعته والإشراف عليه. وذكر أن اللائحة الخاصة بالبرنامج منشورة على الموقع الالكتروني للمعهد لافتا الى أنه بإمكان الكويتيين من حملة الشهادات الجامعية الراغبين في الاستفادة من البرنامج الاطلاع على هذه التفاصيل ومدى مطابقة شروطها عليهم.

ودعا الراغبين في الاستفادة من البرنامج الى تقديم الطلبات اعتبارا من يوم غد الأحد ولغاية الأول من يونيو المقبل.

وأكد عدم وجود أي شروط في البرنامج تلزم المرشحين لتلك البعثات بالعمل في القطاع المصرفي أو لدى بنك الكويت المركزي بعد تخرجهم وحصولهم على درجة الماجستير.

وأفاد بأن لهؤلاء المبتعثين حرية الاختيار في العمل لدى أي مؤسسة سواء في القطاع العام أو الخاص مبينا أن هذه المبادرة موجهة لتنمية قدرات الكوادر الوطنية في دعم الجوانب المختلفة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت وفي جميع القطاعات.

وأعرب الهاشل عن تقديره للبنوك الكويتية التي ساهمت ودعمت هذا المشروع الوطني المتميز والتي يواصل (المركزي) معها الجهود لتلبية طموحات الكوادر الوطنية في الارتقاء بدورها في تدعيم مقومات بناء الوطن وتطويره.

بنك الكويت المركزي – إنفوجرافيك

البنك يهنئ الفائز خميس إبراهيم العلي

«التجاري» يعلن الفائز بجائزة الـ 250 ألف دينار الكبرى

أجرى البنك التجاري الكويتي سحب «النجمة» على الجائزة الكبرى للسحوبات الفصلية وذلك للربع الأخير من العام2016 والبالغة 250،000 دينار كويتي، وقد تم السحب بحضور موظفي قسم التسويق والعلاقات العامة بالبنك ومسؤول وزارة التجارة والصناعة. وكانت الجائزة من نصيب السيد خميس إبراهيم العلي، وقام البنك بالاتصال بالفائز هاتفيا لإبلاغه بفوزه، حيث استقبل الفائز مكالمة البنك الهاتفية بمفاجأة وفرحة كبيرة، معبرا عن سعادته الغامرة بالفوز بهذه الجائزة الكبيرة التي سوف تغير مجرى حياته.

وعبر الفائز خميس إبراهيم العلي عن سعادته بالجائزة وشكره للبنك التجاري الكويتي للفوز بهذه الجائزة الكبيرة عن طريق حساب النجمة، مشيدا بمنتجات وخدمات البنك التجاري المصرفية وخصوصا حساب النجمة الذي يوفر لأصحابه فرصا مواتية للفوز بجوائز ضخمة تمكن أي رابح من تحقيق أحلامه ، فضلا عن إنه حساب توفير متميز.

ومن المعروف أن البنك التجاري الكويتي كان سباقا في طرح الحسابات التي توفر لأصحابها فرص الدخول في سحوبات والفوز بجوائز نقدية، حيث كان البنك قد طرح في تسعينيات القرن الماضي شهادة النجمة التي تحولت فيما بعد إلى حساب النجمة الذي تم تطويره بصورة مستمرة ويوفر لعملائه الآن أكبر جائزة نقدية يومية في الكويت بقيمة 7،000 دينار كويتي ، فضلا عن أربع جوائز فصلية تبدأ بمبلغ 100،000 د.ك. وتتزايد تدريجيا بمعدل 50 ألف دينار كويتي لكل ربع لتصل قيمة الجائزة الفصلية الكبرى إلى ربع مليون دينار كويتي للربع الأخير من العام

ويتمتع حساب النجمة بمزايا عديدة إضافة إلى الجوائز القيمة والضخمة التي يقدمها الحساب فأنه يتم إصدار بطاقة سحب آلي خاصة بالحساب وبالتالي يستطيع صاحب الحساب استعماله بكل مرونة لجميع خدماته المصرفية ومشترياته والاستفادة من جميع الخدمات المصرفية عبر الانترنت وتطبيق الموبايل.

شعار البنك

في إطار جهوده لتطبيق أسس الشمول المالي

«الدولي» يطوّر فروعه لتناسب العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة

يوجين جاليجان

تماشيا مع التزامه بجعل خدماته المصرفية في متناول جميع شرائح المجتمع الكويتي، قام بنك الكويت الدولي بإعادة تصميم ستة من فروعه حتى يسهل استخدامها من قبل العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة، بما فيهم المكفوفين والصم.

وقد جائت هذه المبادرة في اطار جهود الدولي المتواصلة لتعزيز أسس الشمول المالي وتطبيقها عبر مختلف شرائح المجتمع، بما يتوافق مع توجيهات بنك الكويت المركزي وتطبيقا لاعلى المعايير الدولية في هذا الخصوص. ومن خلال برنامج متكامل من المبادرات يستهدف جميع أطياف المجتمع الكويتي، يلتزم الدولي بتحسين قدرة جميع الأفراد للوصول الى الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى تعزيز الوعي المالي والثقافة المصرفية.

وقد تم تزويد هذه الفروع، المصممة خصيصا لتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، بالمنحدرات الأرضية وأجهزة السحب الآلي ذات المستوى المنخفض لتناسب العملاء من مستخدمي الكراسي المتحركة وتضمن وصولهم إلى البنك والاستفادة من خدماته بمنتهى الراحة والسهولة. وحرصا على تقديم خدمة أفضل للعملاء المكفوفين أو الصم، تم تسجيل جميع الشروط والأحكام الخاصة بخدمات ومنتجات البنك بنظام صوتي بالإضافة إلى طباعتها بطريقة بريل. كما تم تجهيز جميع الفروع الستة بأماكن خاصة لإيقاف السيارت يسهل الوصول إليها. وتقع الفروع التي تم تطويرها حديثا في كلا من منطقة الزهراء، الأحمدي، الفنطاس، سعد العبدالله، الفروانية، بالإضافة إلى فرع المبنى الرئيسي للبنك في شارع مبارك الكبير.

كما يسعى الدولي إلى جعل قنواته الإلكترونية أكثر راحة وسهولة، حيث قام بإضافة خاصية ReadSpeaker إلى موقعه الإلكتروني، والتي تقوم بتحويل المحتوى المكتوب في الموقع الى خطاب مسموع، وذلك لتلبية احتياجات المكفوفين ومن لديهم مشاكل في البصر.

وتعليقا على هذا الموضوع، صرح المدير العام بالوكالة للإدارة المصرفية للأفراد في البنك، يوجين جاليجان: «نحن في الدولي ملتزمون بتقديم أفضل تجربة مصرفية وأعلى مستوى جودة في الخدمات لجميع عملائنا، عبر جميع أطياف المجتمع الكويت. كما أننا نسعى دائما الى تطوير منتجاتنا وخدماتنا، وتقديم حلول متطورة ومبتكرة جديدة، لتلبية احتياجات مختلف الشرائح.» مضيفا: «حرصنا من خلال هذه المرافق والتسهيلات الجديدة إلى جعل تجربتنا المصرفية سهلة، مناسبة ومريحة لجميع العملاء الذين يحتاجون إلى دعم خاص، سواء من خلال زيارة فروعنا أو استخدام خدماتنا عبر الإنترنت.»

كما أضاف جاليجان: «هدفنا هو دعم العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة. لذا، نحن سعينا إلى منحهم جميع الوسائل اللازمة التي تمكنهم من إنجاز كافة معاملاتهم المصرفية بمنتهى السهولة وبأكبر قدر من الاستقلالية.»

أكد التقرير أن قيمتها بلغت 2.55 مليار دينار

«الدولي»: مبيعات سوق العقار الكويتي السنوية تراجعت بنحو 26 بالمئة

قال التقرير الصادر عن بنك الكويت الدولي لقد تراجعت مبيعات سوق العقار الكويتي السنوية (عقود ووكالات) بنحو «26 بالمئة» مقارنة بالمبيعات الإجمالية المسجلة في عام 2015، حيث بلغت مبيعات السوق خلال العام نحو «2.55» مليار دينار كويتي مقارنة بنحو «3.4» مليار دينار كويتي خلال عام 2015، إلا أن وتيرة التراجع في قيمة المبيعات تباطأت قليلا إذا ما تم مقارنتها مع مستويات التراجع التي شهدها عام 2015 مقارنة بعام 2014 والبالغة حينها نحو «29 بالمئة» من إجمالي مبيعات السوق. كما تراجع مؤشر عدد الصفقات الإجمالية المسجلة خلال العام بنحو «23 بالمئة» ليبلغ نحو «4610» صفقة فقط، مقارنة بنحو «5955» صفقة خلال عام 2015، فيما بلغ مؤشر متوسط الصفقة الإجمالي خلال العام نحو «553» ألف دينار متراجعا بنسبة «4 بالمئة» على أساس سنوي.

القطاع التجاري

أظهرت بيانات الشهر الأخير من العام تحسنا في بعض مؤشرات سوق العقار الكويتي، حيث ارتفعت المبيعات الإجمالية (عقود ووكالات) بنحو «31 بالمئة» على أساس شهري، كما تفوقت على المستويات المسجلة في شهر ديسمبر من عام 2015 بنحو «1 بالمئة»، ولقد قاد القطاع التجاري مؤشر المبيعات الإجمالية، حيث شهد صفقتين كبيرتين اقتربت قيمتهما المجمعة من ثلث مبيعات الشهر الإجمالية، كما تحسن مؤشر عدد الصفقات المنفذة في السوق ليرتفع بنحو «8 بالمئة» على أساس شهري إلا أنه تراجع على أساس سنوي وبنسبة «18 بالمئة»، فيما ارتفع مؤشر متوسط الصفقة الإجمالي ليبلغ «728» ألف دينار كويتي، وهي القيمة الأعلى للمؤشر منذ العام الحالي، وثالث أعلى قيمة لهذا المؤشر منذ بداية عام 2007، وذلك بفعل تأثر الصفقتين سالفتي الذكر على المتوسط العام لقيمة المؤشر. ولقد جاء الارتفاع في مبيعات السوق مدعوما بارتفاعات في القطاعات العقارية الثلاث (سكني واستثماري وتجاري)، حيث ارتفعت مبيعات القطاع السكني بنسبة «23 بالمئة» على أساس شهري، فيما ارتفعت مبيعات القطاع الاستثماري بنحو «18 بالمئة»، فيما تضاعفت مبيعات القطاع التجاري بأكثر من مرتين مقارنة بالشهر المنصرم.

وبمتابعة الأداء الشهري لسوق العقار الكويتي من خلال مقارنة أداء السوق خلال شهر ديسمبر/2016 مع نظرائه من كل عام (شهر ديسمبر من كل عام منذ 2007)، وذلك لبيان التغير في مؤشرات السوق مع تحييد بعض الأثر الموسمي، فقد حل شهر ديسمبر الحالي في المرتبة السادسة (خلال العشر سنوات السابقة) في مؤشر قيمة المبيعات، فيما حل في المرتبة الأخيرةفي مؤشر عدد الصفقات، كما حل في المركز الأول في مؤشر متوسط قيمة الصفقة وكما يظهر الجدول التالي:

متوسط الأسعار

ارتفعت مؤشرات المتوسط العام لأسعار القطاعات في القطاعات الرئيسية الثلاث لسوق العقار الكويتي وبدرجات متفاوتة وفقا لنوع العقار ومكانه الجغرافي، وفي المجمل فقد ارتفع المتوسط الإجمالي لسعر المتر المربع الواحد في القطاع السكني بنحو «2 بالمئة» على أساس شهري ليبلغ نحو «657» دينار للمتر المربع الواحد، فيما سجل المتوسط الإجمالي لسعر المتر المربع في القطاع الاستثماري ارتفاعا بنحو «9 بالمئة» على أساس شهري ليبلغ بالمتوسط نحو «1782» دينار كويتي للمتر المربع الواحد، ولقد بلغ متوسط سعر المتر المربع الواحد نحو «3839» دينار كويتي في القطاع التجاري خلال الشهر.

هذا وقد جاء التغير في مستويات الأسعار متفاوتا، حيث تراجعت أسعار العقارات السكنية في كل من محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير، فيما ارتفعت في بقية المحافظات، أما في القطاع الاستثماري فقد ارتفع المتوسط العام لسعر المتر المربع في محافظة حولي، فيما تراجع في كل من محافظتي الأحمدي والفروانية.

وبمقارنة مستويات الأسعار الحالية بتلك المسجلة خلال شهر ديسمبر من عام 2015، نلاحظ تراجع مستويات الأسعار بنحو «15 بالمئة» على أساس سنوي في القطاع السكني، وبنحو «10 بالمئة» في القطاع الاستثماري، فيما حافظ القطاع التجاري على مستويات مقاربة لتلك المسجلة خلال شهر ديسمبر من عام 2015.

سوق العقار

بلغت مبيعات القطاع السكني نحو «92» مليون دينار كويتي خلال شهر ديسمبر من عام 2016، مرتفعة بنسبة «23 بالمئة» على أساس شهري، إلا أنها بقيت أقل من مستوياتها المسجلة في الشهر المقابل من عام 2015 وبنحو «30 بالمئة»، فيما ارتفع مؤشر عدد الصفقات في القطاع السكني بنحو «18 بالمئة» على أساس شهري، في الوقت الذي سجل تراجعا على أساس سنوي وبنحو «10 بالمئة» حيث سجلت «302» صفقة خلال ديسمبر 2016 في القطاع السكني، فيما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة نحو «305» ألف دينار كويتي مرتفعا هو الآخر بنحو «5 بالمئة» على أساس سنوي، إلا أنه يبقى أقل من مستويات العام الماضي بنحو «22 بالمئة».

أما القطاع الاستثماري فقد ارتفعت مبيعاته هو الآخر بنحو «18 بالمئة» على أساس شهري لتبلغ نحو «68» مليون دينار كويتي، لتسجل تراجعا بنحو «42 بالمئة» على أساس سنوي عند مقارنتها بمستويات شهر ديسمبر من عام 2015، فيما تراجع مؤشر عدد الصفقات المنفذة في القطاع خلال الشهر ليبلغ نحو «102» صفقة، متراجعا بنسبة «9 بالمئة» على أساس شهري وبنحو «34 بالمئة» على أساس سنوي، وفي المقابل فقد ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري بنحو «29 بالمئة» على أساس شهري ليبلغ نحو «668» ألف دينار كويتي للصفقة الواحدة، إلا أنه بقي متراجعا على أساس سنوي وبنسبة «12 بالمئة».

أما القطاع التجاري فقد قاد مبيعات السوق خلال هذا الشهر حيث بلغت مبيعاته نحو «142» مليون دينار كويتي، مرتفعا بأكثر من «47 بالمئة» على أساس شهري ومتضاعفا لأكثر من مرتين مقارنة بمستويات شهر ديسمبر من عام 2015، ولقد سجلت في القطاع التجاري «12» صفقة، أي أقل من عدد الصفقات المسجلة في الشهر الماضي بصفقة واحدة، فيما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع نحو «11.8» مليون دينار كويتي، هذا ولم تسجل أي صفقات في القطاعات العقارية الأخرى خلال الشهر.

السوق جغرافيا

حصلت محافظة حولي على صدارة السوق وفقا لحصتها من المبيعات الإجمالية حيث بلغت نحو «64 بالمئة» من إجمالي مبيعات السوق، كما احتلت المرتبة الثانية في مؤشر عدد الصفقات وبنسبة قاربت «22 بالمئة»، فيما حلت محافظة الفروانية في المرتبة الثانية في حجم المبيعات وبنحو «11 بالمئة»، فيما حصلت محافظة الأحمدي على الصدارة في مؤشر عدد الصفقات بنسبة بلغت «32 بالمئة» من إجمالي الصفقات المنفذة في السوق.

لا زال سوق العقار الكويتي يسجل أداء متفاوتا خلال أشهر السنة، إلا التراجع في مؤشرات السوق لا زال هو الطابع العام حتى نهاية عام 2016، حيث خسر السوق نحو ربع مبيعاته خلال عام 2016 مقارنة بالعام الماضي، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار النشاط الكبير الذي شهده القطاع التجاري خلال السنة، وفي الوقت الذي يشهد فيه السوق بعض التحسن في بعض الفترات، إلا أن وتيرة التراجع لا زالت قريبة من تلك المسجلة خلال عام 2015.

هذا وقد اتسمت الصفقات العقارية المسجلة خلال عام 2016 بمزيد من الانتقائية، وبتراجع أنشطة المضاربة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث يبدو أن شراء العقارات في القطاعين الاستثماري والتجاري لغرض الاستثمار قد كان سيد الموقف خلال عام 2016، فيما تأثر القطاع السكني شأنه شأن بقية القطاعات بالتطورات الاقتصادية، وباستمرار توزيع المساكن على المواطنين وبوتيرة متسارعة أحيانا.

هذا ويتوقع لسوق العقار الكويتي أن يبقى متأثرا بالتطورات الاقتصادية التي ستشهدها الأسواق خلال الأشهر القادمة، حيث تترقب الأسواق أن ينعكس قرار أوبك بخفض مستويات الإنتاج –بهدف امتصاص فائض المعروض في الأسواق من النفط الخام– إيجابا على مستويات الأسعار خلال عام 2017، الأمر الذي سينعكس إيجابا في –حال حصوله – على القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها القطاع العقاري، إلا أن من الجدير ذكره إلى أن حصول تحسن ملحوظ في مؤشرات ومستويات مبيعات السوق العقاري سيتطلب تحسنا ملحوظا في مستويات أسعار النفط ولفترة معتبرة لاستعادة مستويات الزخم التي شهدها السوق في السنوات السابقة.

إجمالي القيمة وعدد الصفقات

الرتبة	الشهر والسنة	إجمالي قيمة الصفقات (مليون دينار)	عدد الصفقات	متوسط قيمة الصفقة (ألف دينار)
1	ديسمبر 2013	449.1	721	622.9
2	ديسمبر 2014	398.4	761	523.5
3	ديسمبر 2012	394.9	1038	380.4
4	ديسمبر 2007	362.3	948	382.2
5	ديسمبر 2010	307.7	638	482.3
6	ديسمبر 2016	302.8	416	728.0
7	ديسمبر 2015	301.0	507	593.7
8	ديسمبر 2009	186.8	682	273.9
9	ديسمبر 2011	168.5	612	275.3
10	ديسمبر 2008	145.1	606	239.4

مقارنة لأداء سوق العقار

- مؤشر عدد الصفقات الإجمالية المسجلة تراجع خلال العام بنحو 23 بالمئة
- بيانات الشهر الأخير من العام أظهرت تحسنا في بعض مؤشرات سوق العقار